العضو المنتدب لمجموعة «روك» في حوار خاص لـ «الأنباء»

الحارث الخالد: شراكة مجموعة «روك» مع «براكس إير» هدفها الاستحواذ على أكبر حصة سوقية محلياً وخليجياً

منى الدغيمي

أكد العضو المنتدب لشركة التبريد والأكسجين «مجموعة روك» المحدودة الحارث الخالد أن الهدف الرئيسي من مشاركة المجموعة لشركة براكس اير الأميركية هو مواكبة التطورات على مستوى السوق المحلي والخليجي وتوسيع نشاط أعمال المجموعة والاستحواذ على اكبر حصة من السوق المحلي والخليجي والعربي وتطوير نشاط «روك» عن طريق الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيات المتطورة لدى شركة براكس اير. وكشف الخالد في حوار خاص لـ «الأنباء» ان الشركة تعتزم تنفيذ مشروع مشترك مع شركة مصدر في أبوظبي لتطوير الحقول النفطية الخاملة مشيرا الى ان المجموعة بعد مشاركة براكس اير تتطلع إلى مشاريع عديدة لاسيما مشاريع خطة التنمية ومشاريع تابعة للقطاع النفطي. وأفاد بأن مجموعة روك وبراكس اير تسعيان لتطوير وتوسيع أنشطة الغازات الصناعية من خلال تطبيقات متقدمة لصناعة الغاز. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

ما أهداف شراكتكم مع «براكس إير» بعد استحواذها على نسبة 49٪ من مجموعة روك ؟

قررنا مشاركة «براكس إير» بعد المتغيرات الكبيرة التي طرأت على السوق المحلي خلال السنوات الأربعة الماضية ودخول شركات عالمية بالسوق فكان الهدف الرئيسي من المشاركة مواكبة التطورات على مستوى السوق المحلي والخليجي وتوسيع نشاط أعمالنا، لاسيما أن «براكس اير» من الشركات الكبرى ذات السمعة العالمية التي تتميز بالتكنولوجيا المتطورة المطلوبة لخدمة عملائنا على المستوى المحلي والخليجي والعربي.

ونهدف من خلال هذه الشراكة الاستحواذ على اكبر نسبة من السوق خلال السنوات القادمة خاصة أن التطور السريع للسوق قد فرض علينا الشراكة مع شركة عالمية وذلك لكي نتمكن من منافسة شركات اكبر منا حجما بحكم أننا شركة عائلية ذات قدرات ومواد محدودة لذلك لمسنا الحاجة إلى أهمية وضرورة وجود شريك أجنبي.

وأرى أن الشراكة ستضيف لمجموعة «روك» الكثير لتستفيد من الخبرة التكنولوجية المتطورة التي تمتلكها «براكس اير» باعتبارها اضخم شركة أميركية في مجال الغازات الصناعية والطبية وصاحبة اعمال ومشاريع عملاقة في مجال تجارة غازات التبريد.

هل تدعمون فكر الشراكة مع شركات أجنبية لتطوير الاقتصاد المحلي؟

أكيد بالطبع أدعم هذا الفكر لاسيما أن الفكر الاقتصادي الخليجي قد تغير حيث أن الشركات المحلية أصبحت تطلب وترغب في المشاركة مع شركات أجنبية ذات صيت عالمي لتطور من نشاطها وتكتسح اكبر عدد من الأسواق وتكتسب الخبرة المتطورة.

ما حصتكم السوقية على المستوى المحلي والخليجي؟

لقد مر على تواجدنا في السوق ما يقارب الـ 50 عاما وسنحتفل قريبا باليوبيل الذهبي كما ان عمرنا التجاري وخبرتنا على مستوى السوق المحلي وتنوع انشطتنا قد ساعدنا على اكتساح أسواق خليجية وعربية كثيرة فعلى المستوى المحلي نستحوذ على 52٪ من الحصة السوقية وعلى المستوى الخليجي نتواجد في 4 دول وهي:قطر والسعودية والإمارات وعمان ونستحوذ تقريبا على نسبة 30٪ من اسواقها أما عربيا فتواجدنا في السوق المصري والليبي واللبناني والأردني والسوري وحصتنا السوقية فيه تبلغ ما نسبته 35٪ تقريبا.

ما تطلعاتكم المستقبلية على مستوى الخليجي والعربي؟

حاليا نتطلع إلى مشاريع عديدة لاسيما مشاريع خطة التنمية ومشاريع تابعة للقطاع النفطي وإستراتيجيتنا تهدف إلى تحسين البنية التحتية ومستوى الرفاهية للمواطن الكويتي على المستوى الصحي والطبي فالشركة تسعى إلى تطوير مستوى الخدمات. ونحن نعتبر من الأوائل في نشاط تطوير حقول النفط الخاملة.

ولدى مجموعة روك وبراكس اير آمالا كبيرة بتطوير وتوسيع أنشطة الغازات الصناعية من خلال تطبيقات متقدمة لصناعة الغاز. ونحن الآن في موقع متميز لتوحيد جوانب قوتنا والحصول على فرص جديدة للأعمال، وأرى أننا في مركز يمكننا من مواجهة تحديات السوق الكبيرة.

هل من مشاريع حاليا ستباشرون مع شريككم «براكس اير»؟

لدينا مشروع مع شركة مصدر في أبوظبي لتطوير حقول النفطية الخاملة وندرس حاليا مشروعين في البحرين والسعودية وسنباشر في عملية التنفيذ بداية السنة القادمة.

الحارث الخالد متحدثا للزميلة منى الدغيمي (قاسم باشا)

«روك» تتطلع إلى المشاركة في مشاريع خطة التنمية وتنفيذ مشاريع تابعة للقطاع النفطي

«روك» و«براكس إير» تسعيان لتطوير وتوسيع أنشطة الغازات الصناعية من خلال تطبيقات متقدمة لصناعة الغاز

عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح وانتخبت مجلس إدارتها الجديد لـ 3 سنوات مقبلة

الحمد: «برقان لحفر الآبار» تمكنت من الحصول على 125 مليون دولار تسهيلات إجارة

عاطف رمضان

أكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة برقان لحفر الآبار احمد حمد الحمد ان الشركة تمكنت من الحصول على 125 مليون دولار تسهيلات اجارة بالرغم من ضيق السوق المالي. وأضاف الحمد خلال عمومية الشركة العادية وغير العادية التي عقدت امس انه بالرغم من القيود النقدية الأخيرة نتيجة خطة التوسع والبيئة التشغيلية الأكثر تحديا فقد نمت الايرادات للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2010 بنسبة 30٪، مشيرا الى ان ذلك يعد مؤشرا أساسيا لمستقبل مشرق.

ولفت الى ان ايرادات الشركة سجلت 39 مليون دولار اي بمعدل نحو 30٪ مقارنة بالعام السابق.

وأشار الى ان الشركة سجلت عائدات قدرها 39 مليون دينار ما يعكس نموا نسبته 30٪ مقارنة بعائدات قيمتها 30 مليون دينار للفترة المقارنة من العام السابق.

وقال ان ربح الشركة بلغ 10,8 ملايين دينار مقارنة بـ 10,9 ملايين دينار للفترة المقارنة للعام الماضي وبلغ العائد على السهم 13,72 فلسا مقابل 35,03 فلسا للعام السابق حيث تمت تعبئة زيادة مؤقتة من أجل تمويل التكاليف التي صرفت بالكامل خلال العام.

وبين الحمد ان الشركة حافظت على مدى السنوات الـ 3 الماضية على خطة توسع طموحة للحصول على حصة متزايدة من السوق المحلي معلنا ان الشركة تقترب من 50٪ من حصة السوق.

واستطرد قائلا: نجحنا في البدء في خمس منصات حفر ليصبح عددها 31 منصة حفر حتى تاريخ 31 مارس 2010 ونسعى الى زيادة هذا الرقم الى 10 منصات حفر أخرى في غضون السنة المقبلة مما سيؤدي لزيادة ترسيخ مع الشركة في قطاع التنقيب عن النفط في الكويت.

وأكد انه مع النمو الهائل الذي شهدناه في الشركة في الآونة الأخيرة، فقد واصلنا بنشاط تعيين وتوظيف العديد من الاضافات الجديدة الى فريق الإدارة العليا، لافتا الى انه ومع مساعدة من الأعضاء الجدد في فريق الإدارة حددنا عددا من المبادرات الجديدة التي بدأت بالفعل بما في ذلك تنفيذ تخطيط ERP، وبرنامج جديد لاحتواء التكاليف، ووضع برنامج مكتمل لمعايير الأمن والسلامة.

وزائد قائلا: عندما يتم الانتهاء من هذه المبادرات، فإننا نتوقع تحسنا كبيرا ونتوقع ان نكون في وضع يمكننا من التنافس مع منظمات عالمية مع زيادة حصتنا في السوق في الكويت.

أحمد الحمد مترئسا عمومية «برقان لحفر الآبار» (قاسم باشا)

الشركة لديها تسهيلات غير مستخدمة ولا توجد مشاكل مع البنوك

ذكر رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة برقان لحفر الآبار احمد حمد الحمد ان اصول الشركة نمت وهناك تنسيق مع البنوك، مشيرا الى ان الالتزامات المالية التي على الشركة تدفع بانتظام.

وقال الحمد: كنا نتمنى ان تكون القروض طويلة الامد وقد حصلنا على قروض متوسطة الاجل والشركة تتفاوض مع البنوك لتكون هناك مرونة في تسديد الالتزامات المالية. وذكر الحمد ان الشركة لديها تسهيلات غير مستخدمة وليست هناك مشاكل مع البنوك.

من جانبها، ذكرت وزارة التجارة والصناعة ان الشركة خالفت النظام الاساسي لممارسة اعمال المرابحة والاجارة، واشارت الوزارة الى مخالفة الشركة لاقراضها في نظام التأسيس باعطاء قرض اسلامي.

ولفت الحمد الى ان هناك بنودا وشروطا تعرقل الشركات الوطنية من الحصول على عقود المناقصات من شركة نفط الكويت، مشيرا الى ان الشركات الوطنية تأخذ المناقصات بأقل الاسعار مقارنة بالشركات الاجنبية الا ان هذه الشروط تشير الى عدم قدرة الشركات الوطنية على تنفيذ المشاريع مقارنة بنظيرتها من الشركات الاجنبية.

وطالب الحمد بضرورة الرجوع الى هذه الشركات الكويتية لمعرفة مدى قدرتها على تنفيذ هذه المشاريع الحكومية، مؤكدا قدرة برقان لحفر الآبار على تنفيذ هذه المشاريع خاصة انها تعمل خارج الكويت.

بنود الجمعية العمومية العادية وغير العادية

انتخبت عمومية «برقان لحفر الآبار» مجلس ادارتها الجديد لـ 3 سنوات مقبلة ويتكون المجلس الجديد من « احمد الحمد وفيصل الحمد وعبدالحسين شهاب ومحمد الجزاف ويوسف العومي ممثلا عن شركة الاولى للطاقة وطارق العدساني».

واقرت العمومية عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2010، وتجديد تفويض مجلس الادارة في شراء اسهم الشركة بما لا يتجاوز 10٪ من اسهم رأسمالها ولمدة ثمانية عشر شهرا من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية، وذلك حسب القانون رقم 132 لسنة 1986 والقرار الوزاري رقم 10 لسنة 1987 والقرارات الصادرة في هذا الشأن، والسماح للشركة بالتعامل مع اطراف ذات صلة، واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2010، واقتطاع نسبة 10٪ من صافي ارباح السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.

وتضمنت بنود جدول الاعمال سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2010، والمصادقة عليه، وسماع تقرير مراقبي حسابات الشركة د.شعيب عبدالله شعيب من مكتب البزيع وشركاهم وقيس محمد النصف من مكتب مورستيفنس النصف وشركاه عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2010، والاطلاع على الميزانية العمومية وبيان الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31 مارسة 2010.

واقرت العمومية غير العادية تعديل نص المادة 25 من النظام الاساسي ليصبح النص بعد التعديل لمجلس الادارة اوسع السلطات لادارة الشركة والقيام بجميع الاعمال التي تقتضيها ادارة الشركة وفقا لاغراضها، ولا يحد من هذه السلطة الا ما نص عليه القانون او هذا النظام او قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الادارة بيع عقارات الشركة او رهنها او اعطاء الكفالات او عقد القروض «بعد موافقة الجهات المختصة».

خلال غبقة رمضانية أقامتها لموظفيها لتعزيز العلاقة القوية بين قياديي الشركة

«الوسيط للأعمال المالية» تستهدف زيادة عدد فروعها والدخول في شراكات إستراتيجية

لقطة جماعية لقيادات الشركة خلال الغبقة الرمضانية

محمود فاروق

أقامت شركة الوسيط للأعمال المالية غبقة رمضانية لموظفيها في جو رمضاني وعائلي أثرى العلاقة المتينة التي تربط كل أفراد عائلة الشركة ببعضهم البعض حيث حضر الحفل جميع قيادات «الوسيط للأعمال المالية»، ورؤساء القطاعات والأقسام، وكل الموظفين.

بدأت الغبقة بكلمة ترحيبية من قيادات الشركة هنأوا فيها الحاضرين بحلول الشهر الفضيل، مؤكدين على ضرورة التلاقي بشكل دوري لتعزيز العلاقة القوية التي توحد عائلة «الوسيط» وتحفزها على بذل الجهود لما فيه مصلحة الشركة.

وتم تكريم موظفي الشركة على ما قاموا به خلال الفترة الماضية من تطوير في أداء الشركة عبر مراكز الخدمة الهاتفية للعملاء حيث يستطيع العميل طلب كشف تداول عن طريق الفاكس أو الانترنت ويعمل بها موظفون محترفون وجاهزون للإجابة على أي سؤال أو استفسار أو المساعدة في أي موضوع يخص التداول. هذا وقد تخلل الحفل عروض ومسابقات وجوائز قيمة أضفت نوعا من الفرح والحماس بين الحاضرين.

وقد قامت شركة الوسيط بتركيب نظام إلكتروني شامل من جميع النواحي مرابطة بالمقاصة والبنوك المحلية، كما يحتوى على جميع الخدمات التي تقدم بطرق أخرى والتي يمكن الحصول عليها بلمسة زر وبسرية تامة وبطريقة سهلة وسلسة وبدون أي تعقيد مما يشعر العميل بكفاءة هذه الخدمة كما تخطط شركة الوسيط للأعمال المالية لتنفيذ عدد من المشاريع المستقبلية، من أهمها التنوع في عدد الفروع المحلية والدخول في شراكات استراتيجية مع شركات وساطة في دول الخليج والوطن العربي والتحول إلى وسيط معتمد لدى البورصة العربية الموحدة.

«ستاندرد آند بورز» تمنح التصنيف «A» لثلاثة صناديق يديرها «الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول»

قال بنك الإمارات دبي الوطني أن ثلاثة صناديق عالمية ذات أصول متعددة الفئات تديرها شركة «الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول»، حصلت على تصنيف «A» من مؤسسة ستاندرد آند بورز، مما يجعل هذه الصناديق الأولى في منطقة مجلس التعاون الخليجي التي تحظى بهذا التصنيف.

واوضح البنك في بيان صحافي أن ستاندرد آند بورز قالت ان صناديق بنك الإمارات دبي الوطني ذات الأصول متعددة الفئات المتحفظة والمتوازنة والنشطة، أظهرت جميعها معايير جودة عالية فيما يخص إجراءاتها الاستثمارية وإدارتها المتوازنة. واضاف البنك أن صندوقي الإمارات لأفضل الشركات والفرص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حصلا بدورهما أيضا على تصنيف A من «ستاندرد آند بورز».

وتعليقا على صناديق أسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قال المحلل البارز في ستاندرد آند بورز لخدمات صناديق الاستثمار روبرتو ديمارتيني: «لقد تضافر وضوح الأسلوب، وقوة واستقرار الموارد، وجودة الإطار التنظيمي المحيط بمدير الصندوق، لتدل في مجملها على أن التصنيف A من (ستاندرد آند بورز) مستحق بلا شك».